مشكلات التنمية الحضرية بالمدينة الجزائرية

د. صاحبي وهيبة
جامعة . باتنة 1- الجزائر

الملخص:

يهدف هذا المقال إلى البحث في مشكلات التنمية الحضرية عامة وبالمدينة الجزائرية خاصة على اعتبار لها خصوصياتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتي تميزها عن غيرها من المجتمعات.

وهذا يتطلب برامج تنموية تحترم البنية والبيئة الاجتماعية والثقافية للواقع الحضري وما يعانيه من أهم المشكلات البنيوية لمجتمع المدينة الجزائرية

Abstract:

This article deals with urban development issues in general and the one tha tconcerns the Algerian city in particular takingintoac countit's social, economic and cultural specialities tha tdifferentia teitfrom the other societies ,and thisrequires development programs that respect the fundamentals and the social and the cultural environment of the urban reality and all the structural problems of the Algerian urban society.

مقدمة:

- لقد أصبحت مسألة التنمية بأبعادها المختلفة هدفا تسعى إليه معظم المجتمعات باعتبارها وسيلة أساسية يمكن من خلالها تحقيق التقدم للدول وللمجتمعات، وكذا رفاهية للشعوب. ولقد كان لتطور المجتمعات الغربية أثر كبير في بلورة وتحديد مصير شعوب العالم الثالث التي سارعت إلى تبني أنماط مماثلة واتخاذها كنماذج بغية تحصيل التطور المماثل في شتى المجالات.

والجزائر من بين الدول التي تبنت في تطوير مجتمعاتها مخططات تنموية عديدة على مدى ربع قرن من بينها سياسة التنمية الحضرية والتي اعتبرتها من أحدث الوسائل التي ظهرت في الحقبة الأخيرة لمساعدة الدول النامية في عمليات النهوض الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ولمواجهة قيود التخلف بهدف تنمية المجتمع وتهيئة عوامل التقدم الاجتماعي والاقتصادي عن طريق مساهمة أفراده وجماعاته واستغلال طاقاته وإمكاناته بغرض إحداث نوعا من التغيير النامي في حياة الأفراد والجماعات.

والثابت اليوم أن التنمية الحضرية تصاحبها الثغرات في البناء الاجتماعي وينشأ فيها أنماط مستحدثة وقيم اجتماعية جديدة، وترتبط بها مشكلات اقتصادية واجتماعية وحضرية متعددة لعل من أهمها

حدوث خلل في العلاقات الاجتماعية وعجز المؤسسات القائمة في المدينة عن تقديم الخدمات المتعلقة بالإسكان والمواصلات والتعليم والصحة[1].

إن اتساع رقعة المدن عمرانيا وتكدسها بشريا اليوم، وكثرة الاكتظاظ السكاني والإقبال عليها أدى إلى ظهور الأحياء المتخلفة إلى جانب أزمة السكن بسبب الهجرة نحو المدن ومشكلات نقص التخطيط والتنسيق وغيرها من المشاكل الحضرية التي حالت دون وجود حلول رغم المجهودات التي بذلها المختصون والمسؤولون في هذه البلدان، الأمر الذي من شأنه تحويل المدينة من بيئة للإشعار الحضاري إلى بيئة للتدهور الاجتماعي.

وبذلك شهدت معظم المدن الجزائرية في الآونة الأخيرة انتشار وتفاقم العديد من المشكلات الاجتماعية والإيكولوجية التي أصبحت تؤثر على جهود المسؤولين وحياة أفراد المجتمع الحضري، فهده الأزمة الحضرية أدت إلى النمو الغير مخطط وما نتج عنه من نقص في المرافق والخدمات الأساسية، إلى جانب تدهور البيئة الفيزيقية ومشكلات الإس كان والتلوث والنقل وفوضى التوزيع لهذه المرافق والتجهيزات بالمجال الحضري مازال مشكل قائم لحد اليوم رغم ما تصنعه برامج التنمية من استراتيجيات وسياسات تخطيطية لتنظيم المجال الحضري بما له من أهمية مورفولوجية للمدينة، وبذلك نجد أ ن أغلب المدن الجزائرية تعاني من النمو الغير مخطط راجع إلى غياب عملية التنظيم والتنسيق بين المسؤولين، إضافة إلى وجود معارضة للتغيرات التنموية من طرف الفئات المحافظة التي تسعى إلى نشر روح المقاومة للتغيير الجديد، وذلك بما يلائمها من التغيرات المتعلقة بعاداتها وتقاليدها وبنائها الاجتماعي وثقافتها.

وهذا الأمر يؤدي إلى ركود التنمية الحضرية وعدم القدرة على التحكم في الاتجاهات المخططة لها، مما يعني وجود عوائق حالت دون تحقيق مشاريع التنمية الحضرية وخططها لإحداث تغيرات اجتماعية وثقافية وعمرانية تسمح بقيام نهضة صناعية وتعليمية شاملة، وهذا ما دفع بنا إلى طرح جملة من التساؤلات والتي ستكون بمثابة محاور أساسية ذات الموضوع:

– ما طبيعة المشكلات التي تواجه عملية التنمية الحضرية بالمدينة الجزائرية؟

وعليه يندرج تحت هذا التساؤل مؤشرات يمكن تحديدها فيما يلي:

- هل تعود مشكلات التنمية الحضرية بالمدينة إلى عدم إشراك المجتمع الم عني في إعداد خطط وبرامج التنمية؟
- هل تعود إلى عدم تكفل التنمية الحضرية بالجانب الديمغرافي للمجتمع؟
- هل مشكلات التنمية الحضرية بالمدينة تعود إلى التوسع العمراني الغير مخطط؟

[1]– علي حوت، ص18.

- هل مشكلات التنمية الحضرية بالمدينة كانت وراءإحداث خللا في التماسك الاجتماعي والعجز على التكيف مع المتغيرات الجديدة؟
- هل ترجع لعدم إدراج التنمية الحضرية إستراتيجية للتخطيط العمراني الشامل؟

أولا: مصطلحات ومفاهيم

1- التنمية:

يوجد العديد من مفاهيم التنمية وهي متباينة فيما بينها وهذا راجع إلى اختلاف الإسناد النظري لصياغة المفهوم وتباين الإيديولوجيات التي تستند إليها.

- فنجد"محمد الجوهري" حدد التنمية على أنها: عملية تغير ثقافي وديناميةموجهة في إطار اجتماعي تعمل على توظيف كل الإمكانيات المادية والقدرات البشرية من أجل الوصول إلى أهداف التنمية.

إلا أن "محمود الكردي" حدد مفهوم التنمية أنها: "هدف عام شامل لعملية ديناميكية تحدث في المجتمع، وأهم مظاهرها سلسلة تغيرات بنائية ووظيفية تصيب مكونات المجتمع بالتحكم في حجم ونوعية الموارد المالية والبشرية المتاحة للوصول إلى أقصى استغلال ممكن بهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة لغالبية أفراد المجتمع".

في حين أن "هـ سيلتر" و"ووالترستو Restow" يشيران إلى أن التنمية تكون بتخلي المجتمعات المتخلفة عن السمات التقليدية السائدة فيها وتبني الخصائص السائدة في المجتمعات المتقدمة، بينما يرى "شوداك": أنها عملية تغيير جذري في المجتمع من نواح مختلفة، سواء اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو غيرها" [1].

2- التنمية الحضرية:

نظرا للمشاكل التي وقعت فيها المدن اليوم من ازدياد كبير في السكان والهجرات والتوسع العمراني غير المخطط والتخلف الحضاري بشكل عام أنتج خللا في التماسك الاجتماعي وفوضى في التوزيع وعجز في التكيف مع التغيرات المتلاحقة جاءت برامج التنمية الحضرية من أجل حل والتقليل من أزمة المدنية، فالتنمية الحضرية هي عملية نشأة المجتمعات الحضرية ونموها وتطوير المجتمعات الريفية إلى حضرية [2]،وهي التغيير الموجه الذي يعتري المدنية من خلال تحسين أحوال المجتمع محل التنمية من خلال تسطير برامج تنموية، يساهم الشعب مع الحكومة في تنفيذها اعتمادا على الإمكانيات المتاحة المادية منها والبشرية والنفسية الملائمة لظروف وطبيعة المجتمع التاريخية والثقافية وواقعة المعاصر.

وعليه قامت هيئة الأمم المتحدة في هذا الإطار بدور فعال في نشر فكرة التنمية الحضرية على المستوى الدولي، حيث بدأ الاهتمام منصبا منذ عام 1951 م، حينما عملت على دراسة المراكز

[1]- محمد شفيق، 1994، ص13.

[2]- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، 2003، ص224.

الاجتماعية وتلك العلاقة بين المجتمع المحلي والمجتمع القومي، ولقد كان الاهتمام منصبا على المجتمعات الريفية حيث كان ينظر لها على أنها عملية تركز على تعاون السكان مع الجهود الحكومية بهدف التنسيق بين الخدمات الزراعية والصحية، ولكن تقرير الحالة الاجتماعية لسكان العالم منذ عام 1957 م أكد على ضرورة الاهتمام بالمجتمعات الحضرية، وبالتالي وجه الاهتمام إلى المجتمعات الحضرية من جانب الأمم المتحدة.

وجاء في إحدى نشرات مكتب المستعمرات البريطانية على أنه توجد إمكانية استخدام تنمية المجتمع في المجتمعات الحضرية نظرا للاهتمام المتزايد بنمو المدن في الدول النامية وطبيعة التغير الموجه الذي بدأ يعتري المدنية من حيث ازدياد الكثافة السكانية والاشتغال بالأعمال الغير زراعية، وكذلك تحديد وإقامة المباني والتغير في مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع الحضري، يشمل تزويد الحضر بعدد من المشروعات الاقتصادية والتكنولوجية والخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة والمواصلات، للارتقاء بالمستوى الحضاري والثقافي والاجتماعي والاقتصادي وإدماج الحضري المتخلف في الحياة القومية بما تمكنه من المساهمة بقدر المستطاع في التنمية الحضرية.

كما أن التنمية تشيرإلى مجموعة العمليات التي تعلم الاعتماد على النفس وتعبئة كافة الإمكانيات والطاقات والقوى وتحديد أوجه التقدم استراتيجيا وتكتيكا على ضوء التفاعل بين الطاقة الوظيفية منظورا إليها في تطويرها من ناحية وبين القوى المعاصرة والضاغطة وكذا الواقعة لنا في عالم متغير من ناحية أخرى[1].

ونجد هناك ارتباط للتنمية الحضرية بالواقع العمراني والبيئي وتعني بذلك في هذا الشأن التغيرات الموجهة التي تعتري المدنية أو تشمل هذه التغيرات المساكن وبناء العمارات الشاهقة وإنشاء الشوارع وغرس الأشجار[2].

أما خلال النصف الثاني من القرن العشرين ظهر مفهوم جديد للتنمية الحضرية فقد كتب "سكوت" عام 1969 م بحثا عن المشاكل الحضرية التي تتضمن الحاجات الفسيولوجية والاجتماعية للمدن، واهتم من خلاله بالأحياء المتخلفة Slums وبعدها ظهرت برامج تجديد المدن وبرامج المدن النموذجية ويتمثل ذلك في حركة تخطيط المدن والقرى في بريطانيا عام 1947 م، وفي عام 1968 م ظهر نوع من التنمية يهتم بحركة الإسكان ووضع أهداف ووسائل ترتبط بنمط استخدام الأرض، وهكذا ترتبط التنمية الحضرية بعملية التخطيط وهي تصنع وسائل وأهداف ترتبط بنمط استخدام الأرض.

وعليه فالتنمية الحضرية هي عملية نشأة المجتمعات الحضرية ونموها وتحويل المجتمعات الريفية إلى حضرية، والتغير الموجه الذي يعتري المدنية من حيث ازدياد الكثافة السكانية والاشتغال بأعمال غير

[1]– محمد عبد الفتاح محمد، 2002، ص186.

[2]– حسن علي حسن، 1991، ص ص312،311.

زراعية وبدرجة كبيرة من تقسيم العمل والتعقيد الاجتماعي، وفي ضوء الضبط الذي لا يسند إلى أسس قرابية، وكذلك تجديد وإقامة المباني والتغيير الجوهري في استخدام الأرض[1].

3- المدنية:

تعرف المدنية على أنها: "ذلك المكان الذي يعمل غالبية سكانة داخل حدوده، أما القرية فهي المكان الذي يعمل غالبية السكان خارج حدوده"[2].

كما نجد من عرفها في ضوء عدد السكان على أنها: أي مكان يعيش فيه 20000 نسمة فأكثر، يعتبر مدنية حيث تتزايد نسبة سكان المدن في العالم زيادة كبيرة سواء كان ذلك في البلاد المصنعة أو الغير مصنعة[3]، وبالتالي كان هذا التحديد العددي ملائما فقط للأغراض الإحصائية.

أما " R. ledrut" يعرفها على أنها مكان أو وسط ذو امتيازات وهي ظاهرة يدور فيها عمل الإنسان[4].

في حين عرفها "و يرث wirth" على أنها المركز الذي ينتشر فيه تأثيرات الحياة الحضرية إلى أقصى الجهات من الأرض، ومنها أيضا ينفذ القانون الذي يطبق على جميع الناس.

وعليه فإن المدنية مستوطنة حضارية ذات كثافة سكانية كبيرة تضم تجمعات سكانية غير متجانسة، تعيش على مساحة أرض كبيرة ومحددة، يعمل أغلب أصحابها في الصناعة والتجارة، تنتشر فيها تأثيرات الحياة الحضرية، تمتاز بالتخصص، وتعتمد على مبدأ تقسيم العمل وكذا تعدد الوظائف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

4- تنمية المجتمع الحضري:

إن تنمية المجتمع الحضري هي جهود مخططة ومنظمة تستهدف زيادة معدل رفاهية إنسان المدنية عن طريق مساعدته على إشباع المزيد من حاجاته وحل المزيد من مشكلاته بواسطة الاستخدام الأمثل وتنمية موارده وإمكانياته البشرية والمادية والتنظيمية[5].

وعليه فإن تنمية المجتمع الحضري يقوم على أساس برنامج مخطط يدور حول مشاكل المجتمع وحول مشاركة المواطنين في حياتهم وتنمية مجتمعاتهم الوظيفية لتحقيق التعاون والتكامل بين مختلف الجماعات وتقديم المساعدات المهنية لإكسابهم روح المسؤولية والثقة للنهوض بمجتمعهم وتحقيق حياة أفضل لهم.

---

[1]- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، ص226.

[2]- نهي السيد حامد فهمي، 1978، ص 24.

[3]- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، 1998، ص57.

[4]- R. ledrut1973. P186.

[5]- محمد سيد فهمي، 1999، ص 126.

وعليه فإن تنمية المجتمع الحضري عبارة عن عملية ديناميكية هدفها الإنسان باعتباره العنصر البشري في عملية تنمية المجتمع، وكذا العمل على رفع مستوى دخل الأفراد من خلال البرامج الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الحضري.

ثانيا: تطور الحياة الحضرية في الجزائر

كان المجتمع الجزائري في عهد ما قبل الاستعمار يتكون من مجموعة من القبائل أو العشائر، وعلى رأس كل قبيلة أو عشيرة شيخا، وله مرتبة خاصة في هذه القبيلة أو العشيرة، فهو ينظم كل الأمور المادية والروحية، وهو المسؤول عن توزيع الأدوار والوظائف، وكان الاقتصاد ولاسيما في الوسط الريفي يقوم بصفة خاصة على إنتاج الحاجات بالنسبة للجماعة الاجتماعية القائمة(القبيلة– العشيرة) التي تجد في تحقيق عيشها مما تنتجه بيدها.

وقد أدى دخول الاستعمار الفرنسي إلى المجتمع الجزائري إلى العديد من التغيرات الاجتماعية المختلفة، فأنتجت هذه السياسة الاستعمارية وضعا اجتماعيا مثّل حالة نموذجية لمخطط استعماري متكامل لنقل شعب ذي تقاليد حضارية عريقة إلى وضع شبه بدائي لإخضاعه وإبادته، فتعمدت بذلك هذه السياسة الاستعمارية إلى تفكيك النظام القبلي وتجريد العشائر والقبائل من أراضيها كونها المصدر الاقتصادي ووحدة النظام الاجتماعي، وذلك من أجل تحطيم الروح الجماعية والعلاقات العائلية، ولتقليص الوحدة القرابية للفرد الجزائري وكذا تحطيم البيئة الاجتماعية الأسرية مما أدى بأفراد الأسرة إلى عدم القدرة على المحافظة على أدوارهم ومواقفهم وسلوكاتهم في ظل هذه التغيرات، بدأت ظاهرة النزوح من الريف محدثة ما يسمى بها مشية السكان النازحين وحدوث أزمة المدن.

ومع خروج الاستعمار وبداية السنوات الأولى من الاستقلال عملت الجزائر وفق مخططات تنموية اعتمدت على التصنيع، فأنشأت بذلك مصانع ومعامل في مختلف المدن الجزائرية، واعتمدت على اليد العاملة الفنية والمؤهلة للتحكم في التجهيزات التكنولوجية، فتغير بذلك نشاط العائلة من النشاط الفلاحي إلى النشاط الاقتصادي، وطرأت على العائلة تحولات بنيوية واقتصادية فرض ت أنماط جديدة للأسرة التي كانت ممتدة تقليدية ومميزة للمجتمع الريفي أصبحت بنسبة 3/2 عائلات نووية اجتماعية ضربت في عمق المجتمع الجزائري وأثرت بصفة كبيرة على شكل ووظائف الأسرة، وأعطت صورة مغايرة لما عهدته الخلية الأساسية في المجتمع، كل هذه العوامل ساعدت المرأة الجزائرية للخروج إلى العمل والبحث عن الفرص المتاحة للتعليم والمشاركة في تخطيط ميزانية أسرتها واتخاذ القرارات.

كل هذه العوامل أدت على انتشار المميزات الحضرية حيث وصلت نسبة الحضرية في الجزائر في تعداد1987 أحوالي 49% من مجموع السكان في حين أن هذه النسبة كانت حوالي 5% في بداية القرن 19، أي بعبارة أخرى فقد ارتفعت نسبة سكان المدن إلى مجموع السكان بحوالي 43% في ظرف قرن ونصف ولذلك يمكننا القول أن المجتمع الجزائري من الناحية السوسيولوجية هو نصف متحضر أو حديث

التحضر، ذلك لأن نصف السكان لا يزالو يقيمون في المناطق الريفية، وأن النصف الآخر من السكان المقيمين في المدن معظمهم من أصول اجتماعية ريفية وتحضرهم هو حديث نسبي.

ثالثا: مشكلات التنمية الحضرية بالمدنية الجزائرية:

يقصد بالمشكلات هي الأسباب التي تؤدي إلى الانحراف عن النموذج المثالي للتنمية، وتحول دون تحقيق الأهداف التي تسعى إليها.

وباعتبارات أن عملية التنمية الحضرية بالمدنية الجزائرية هي عملية معقدة ومتشابكة الجوانب، فإن مشكلاتها تختلف في العديد من الأبعاد المتداخلة فلها خصائصها المختلفة، إلا أنها متداخلة ومترابطة، تؤثر في بعضها البعض تبعا لظروف المجتمع الجزائري وخصائصه وهي عديدة، مشكلات اجتماعية ديمغرافية، اجتماعية، إدارية، اقتصادية، وأن القضاء على هذه المشكلات يعتبر شرطا ضروريا لتحقيق استراتيجية التنمية الحضرية وضمان فعاليتها.

وتتمثل أهم مشكلات التنمية الحضرية بالمدنية في:

1- المشكلات الديمغرافية:

يمثل العامل الديمغرافي في الجزائر تحديا هاما لجهود التنمية نظرا لأن التزايد والنمو السكاني بمعدلات سريعة يؤثر على الزيادة في الإنتاج والدخل، فلا نجني ثمار الجهود المبذولة في المجالات المختلفة. وبالتالي الحدمن الزيادة السكانية يدعم جهود التنمية.

وعليه فإن جهود التنمية مرتبطة بمدى نجاح برامج خفض الخصوبة السكانية ومن ثم الزيادة السكانية، مما يؤكد أهمية وضرورة جعل السياسة السكانية جزءا مكملا لخطط التنمية الشاملة، وأن أي زيادة سكانية مرتفعة تؤدي إلى عدم إمكانية ضبط برامج التنمية الحضرية وعليه نجد أن نجاح البرامج التي تهدف لتنمية المجتمع لا تعتمد على الموارد المادية فحسب بل تعتمد أيضا على نمو المهارات بين الأفراد ومشاركة المجتمع بأكمله في عملية التنمية الحضرية.

حيث أن وعي الأفراد بالمشاكل المجتمعية تدفعهم إلى إيجاد حلول لها بجهودهم الذاتية، ولا يتم هذا إلا بتنمية وتدريب وإعداد قيادات محلية ناضجة وواعية تقود عملية التنمية المحلية، وتقوم بدور فعال ومؤثر في تغيير ثقافة المجتمع وإحداث التغيير المطلوب في حياة الأفراد، إذ تخل ق فيهم الرغبة في الإقبال على المؤسسات الاجتماعية التي تسهم في تطوير المجتمع وتنميته.

2- المشكلات الاجتماعية:

نجد من بين المشكلات الاجتماعية التي تعوق عملية التنمية الحضرية بالمدنية النظم الاجتماعية السائدة كنظام الملكية والقرابة، النظام السياسي، فنجد النظم الاجتماعية خاصة التقليدية منها تعوق عملية التنمية، حيث يعتقد بعض الأفراد أن أي تغييرات تحدث في المجتمع تهدد استقرارهم وشعورهم بالأمان، وتؤدي إلى تفكك وحدتهم وتماسكهم، لذا يقف الكثير ضد التغيير، حيث تلعب الشائعات خاصة في

المجتمعات الريفية دورا عميقا في ترسيخ هذا الاعتقاد وتقوية هذه المعارضة لعدم المعرفة بمشروعات وبرامج وماهية التغيير ونتائجه.

كذلك نجد أن النظام السياسي باعتباره أحد الأنظمة الاجتماعية التي تلعب دورا أساسيا في عملية التنمية، فالتخطيط الصحيح الذي يتبناه النظام السياسي يدفع عجلة التنمية للتقدم عن طريق المشاركة الفعلية في برامج التنمية وتحقيق التكامل والتنسيق بين كل البرامج التنموية المسطرة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي.

3- المشكلات الثقافية:

إن اتسام الثقافة بالجمود ورفض التجديد وعدم اتسامها بالمرونة اللازمة تعيق عملية التنمية الحضرية بالمدنية. وبالتالي لتكيفها مع المجتمع الحديث لابد من تميزها بالمرونة للتماشي مع قيم وعادات سلوكية جديدة من شأنها تدعيم سيرورة التنمية التي تهدف إلى تحقيق رفاهية الإنسان، خاصة في المراحل الأولى للتنميةالاقتصادية[1].

4- الإدارية والمالية:

تتمثل العقبات الإدارية التي تواجه عملية التنمية الحضرية في نقص الكفاءات الإدارية والفنية المتخصصة، ومن أجل دفع عجلة التنمية إلى الإمام لابد من الابتعاد عن إتباع الأساليب الإدارية المعقدة والروتين والبيروقراطية والعشائرية والطائفية في شتى المجالات لأنها تعتبر من أهم عوائق التنمية الحضرية.

لذلك فإن التطور الإداري ضروري ويكون بنقل التكنولوجيا في الجهاز الإداري مع التكيف والتركيز على الدورات التدريبية لرفع مستوى الجهاز الحكومي والقطاع الخاص سويا لأن القطاعين مسؤولين عن عملية التنمية الإدارية في الدولة.

يمكن توضيح بعض المشكلات الإدارية في:

أ- الاعتماد على الأساليب الإدارية التقليدية سواء في توزيع التخصصات أو في توزيع المهام وعدم توظيف الأساليب والطرق الإدارية الحديثة.

ب- عدم اتخاذ القرارات الصارمة فيما يخص تسيير الموارد البشرية والمالية وتفشي البيروقراطية.

ج- تسرب العمالية الماهرة المتخصصة في كثير من القطاعات والميادين الإنتاجية التي تعتبر أساسية إلى خارج المجتمع.

د- عدم نزاهة المسؤولين في تسيير الشؤون العامة للمجتمع، حيث أن الكثير من القادة والحكام يعتمدون على الجهوية والمحسوبية بعيدا عن القدرة والتخصص والكفاءة.

---

[1]- فؤاد بسيوني متولي، 1998،ص.

هـ- قصور الإدارة في تحقيق التوازن والتنسيق بين الأجهزة المشتركة في التنمية وذلك عن طريق ازدواج الأجهزة المختصة والافتقار إلى نظام ملائم للحوافز، وكذا عدم متابعة تقويم خطط وبرامج التنمية.

- إضافة إلى هذا فهناك الصعوبات المالية التي تعد عائقا أمام التنمية الحضرية والمتمثلة في ندرة رؤوس الأموال المستثمرة إلى عدد السكان، أو بعبارة أخرى نصيب الفرد من رؤوس الأموال المستثمرة، ويراعى أن مصدر كل استثمار هو الادخار، ومن ثم يمكننا أن ننظر إلى مشكلة ندرة رؤوس الأموال المستثمرة على أنها مشكلة ضعف مستويات الادخار والتي تقف عقبة في سبيل تحقيق الاستثمار.

تحقيق التوازن بين الموارد المتاحة والإنتاج من جهة ومتطلبات هذه الكثافة من جهة أخرى، فينتج عنه انتشار الكثير من المشكلات الاجتماعية كسود التغذية نقص فرص العمل والتعليم والتكوين والسكن وغيرها.

ونجد في العقود الأخيرة ازدادت معدلات النمو الديمغرافي في المدن الجزائرية خاصة بعد الاستقلال، حيث عرفت وتيرة التحضر تسارعا كبيرا، فازدادت عدد المدن الكبرى وتعاظم حجمها، ما أدى إلى عدم تحقيق توازن في الموارد المتاحة والإنتاج والإسكان ومتطلبات هذه الأعداد الكبيرة من النازحين والمهاجرين من الأرياف وبالتالي هذا النمو السريع للمدن والتزايد السكاني الكبير في المدن مع قلة الإمكانيات وغياب إستراتيجية لذلك سيؤدي إلى أن نصف السكان على الأقل يعيشون في الضواحي وفي الأحياء الهامشية والعشوائية الغير مخططة.

إضافة إلى هذا نجد من بين العوامل الديمغرافية التي أدت إلى زيادة السكانية الارتفاع الكبير في معدلات المواليد، وما يترتب عن هذا الارتفاع من انخفاض في متوسط دخل الفرد، وكذا زيادة أعباء الدولة ومسؤوليتها في توفير الخدمات المختلفة وما ينجم عنه عدم قدرة النمو الاقتصادي على مواكبة النمو السكاني.

5- التخطيط كمشكل للتنمية الحضرية:

تتمثل المعوقات التخطيطية في عدم الدقة في اختيار الوسيلة المحققة للهدف وعدم القدرة على التحكم في الموقف المخطط له، إضافة إلى عدم توفر الدراسات والبحوث والإحصاءات عند الأجهزة المسؤولة على مستوى المجتمع، باعتبار التخطيط يسهل تنسيق الجهود والعمليات الإدارية التي تقوم بها الأجهزة الحكومية لتنفيذ البرامج والمشروعات، وكذا توظيف الموارد البشرية والمادية لخدمة أغراض وأهداف خطط التنمية والمتابعة.

وبذلك يرجع سبب كون التخطيط كمعوق للتنمية الحضرية إلى:

أ- **نقص الوعي التخطيطي التنموي:** إن التخطيط لعملية التنمية الحضرية تستلزم أن يكون القائمون عليها على درجة عالية من الوعي بأهميتها، كما يجب أن يكون المواطنون المخطط لتنميتهم

على درجة من الوعي لتقبل المنحنيات الجديدة في المجتمع، ويعتبر نقص هذا الوعي معوقا أساسيا للتنمية الحضرية.

ب- نقص الإعلام المتخصص: إن نقص الإعلام المتخصص في التنمية الحضرية يجعل الكثير من المشروعات تنجز دون إجراء دراسات ومقاربات توجه عمليات التخطيط، لأن هذه الأخيرة ليست حكرا على الدولة أو السلطات المحلية فقط بل إن رجال الأعمال والمستثمرين والفلاحين كذلك مطالبين بالتخطيط من أجل تنمية مشاريعهم وأن العامل الذي يمكن أن يساهم بشكل إيجابي في هذه العملية هو الإعلام المتخصص في التنمية الحضرية.

ج- ضعف طرق وسائل الاتصال: إن عدم توفر طرق وأساليب الاتصال بين العمال والمسؤولين داخل وحدة اقتصادية أو اجتماعية، وبين كل الهيئات والمؤسسات ذات العلاقة بمشاريع وخطط التنمية بشكل كافي وفعال وسريع ومفتوح يؤدي إلى عدم استمرارية التطور، لذا لابد من خلق التفاعل المتوازن والمتجدد بين الدولة والمواطن لتحقيق التوازن العضوي المتكامل بين الفئات المنتجة والمسيطرة، فمن خلال توفر وسائل الاتصال الفعالة تسهل ترشح بعض القيم الراقية والعادات التي تؤدي إلى زيادة القدرات التكيفية للمجتمع وكذا التغير في الاتجاه الموجب في المجال العمراني والظروف الصعبة التي يمكن تغييرها عن طريق المشاريع الحكومية باشتراك المواطنين والمساهمة في إنجازها[1].

د- عدم التكامل في خطة التنمية: ويقصد به عدم التوازن بين مختلف قطاعات ومجالات التنمية لذلك يجب وضع كل المجهودات والبرامج في إطار واحد يتضمن جميع القطاعات للظفر بأهداف التنمية الحضرية.

هـ- تجاهل المشاركة الشعبية: إن تجاهل المشاركة الشعبية في مرحلة التخطيط والتنفيذ من أكبر معوقات التنمية الحضرية، لأن دور المواطنين واستجاباتهم للقرارات لها تأثيراتها وانعكاساتها على إنجازات الخطة ومدى تحقيقها لأهدافها، لأن التنمية تقوم على كل من الجهود الشعبية والحكومية، ومن الخطورة أن تسير التنمية بالاعتماد على الجهود الحكومية وحدها، ومن الأهمية أن نشارك الأهالي في وضع وتنفيذ الخطة.

- لذلك فإن المشاركة الشعبية في وضع الخطة وتنفيذها تعتبر قمة الممارسة الديمقراطية المتوازنة بنجاحها السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وهذا هو جوهر عملية التنمية[2].

و- نقص الأجهزة الفعالة: تتمثل الأجهزة الفعالة في أجهزة الرقابة والمتابعة والتنفيذ والتقييم ونقصها يؤدي إلى تحول المشاريع والبرامج والخطط الإنمائية دون تنفيذها، وتقلل بذلك المشاركة الشعبية في مختلف العمليات.

---

[1]- علي سعيداني، 1981، ص48.

[2]- عبد الهادي الجوهري وآخرون، دون سنة نشر، ص139.

ز- نقص القيادات: يتمثل في دور القيادات في النوعية والترشيد الذي من خلاله نستخدم الموارد المتاحة بأساليب راشدة وواعية، ونقصها يحد من تحريك وتوجيه الجماهير نحو الأهداف التنموية المشتركة.

7- المشكلات النفسية:

تتضح مشكلة إدراك الجديد في بعض البرامج والمشروعات المتعلقة بالتنمية الصحية، حيث يعاني فريق العمل في هذا المجال صعوبات كثيرة، حيث تجدون من المقاومة أفراد المجتمع اتجاه الوحدات الصحية والمستشفيات أو وسائل العلاج الطبية الحديثة لوجود معتقدات راسخة في تفكيرهم من الماضي[1].

- ولما كانت برامج ومشروعات التنمية في المدنية تشرف على تنفيذها أجهزة حكومية فقد يبادر في أذهان أصحاب هذه المناطق أن الحكومات لا تسعى إلى تحقيق متطلبات المواطنين وإنما الاعتقاد بأن الحكومة هدفها فقط تحصيل الضرائب.

-كما أن الاختلاف في إدراك أهداف التنمية بين المخططين وأفراد المجتمع يعتبر معوقا للتنمية، فقد يعتقد واضعوا البرامج والمشروعات أن برامجهم مقبولة وواضحة من الناس الذين وضعت لأجلهم، ولكن بعد فترة زمنية يتحول الناس عن المشروع لأن ما كانوا يتوقعون الرضي والقبول للبرامج.

- وبالتالي لابد من مراعاة الجانب الإنساني في مشروعات التنمية لأنه يعتبر عامل مهم في نجاح وإبراز أهمية المشروع باعتبار الإنسان هو غاية أي برنامج تنموي.

8- المشكلات العمرانية:

تتمثل المشكلات العمرانية في انتشار المناطق المتخلفة التي عرفها "بيرجل" على أنها أماكن تتميز بمساكن منخفضة المستوى بالنسبة للأسس والمعايير الإسكانية السائدة في المجتمع الحضري[2].

حيث تعتبر هذه المناطق عائقا أمام التنمية الحضرية وخططها إذ تنتشر بهذه المناطق حالات الإنتحار وترتفع معدلات الجريمة والقتل والسرقة واتلاف الملكية العامة وعدم احترام الملكية الخاصة وكذا العنف، كما تظهر لها مشاكل الانحراف والتشرد والإدمان على المخدرات وغيرها من الظواهر الاجتماعية المرضية.

كما نجد بها نقص كبير في الخدمات الأساسية كالتعليم والثقافة والترفيه والنقل والمواصلات مما يجعلها لا تلبي حاجيات الأفراد، وقد سجل في هذه المناطق ارتفاع معدلات الطلاق نتيجة لفقدان الوعي الاجتماعي والأسري.

---

[1]- سميرة كامل محمد، دون سنة نشر، ص52.

[2]- أحمد بوذراع، 1997، ص15.

وعليه فإن هذه المناطق تؤثر في البيئة فهي تعاني العديد من المشاكل الايكولوجية كالتلوث المحيط السكني، فالتلوث يعتبر ظاهرة بيئية ترتبط بالدرجة الأولى بالنسق الايكولوجي وهي حالة من عدم التوازن، حيث نجد هذه المناطق تعاني من هذا المشكل بسبب قربها من المراكز الصناعية من جهة، ومن جهة أخرى راجع إلى قصور أجهزة المدنية عن أن تقوم بعمليات التنظيف على الوجه الأكمل [1].كون هده المناطق تخرج في إطار المخطط الحضري أو كونها تعاني من الازدحام المفرط و الذي يزيد من مخلفات سكانها بصورة تفوق قدرة الأجهزة وحديثنا عن الإيكولوجيا سوف يسوقنا للحديث عن الجمال البيئي والذي ينقص إن لم نقل ينعدم في هذه المناطق نتيجة اجتياج السكان للمناطق الخضراء.

وعليه يعتبر المسكن المتخلف عائق في حد ذاته أمام التنمية الحضرية.

رابعا: بعض أهداف إستراتيجية التنمية الحضرية كحلول لمشكلاتها

تهدف هذه الإستراتيجية إلى إيجاد حلول لبعض المشكلات التي تعاني منها التنمية الحضرية بالمدنية الجزائرية، لذلك لابد أن تتميز بالمرونة والقدرة والإمكانية على تعديل هذه الاستراتيجيات وفق المتغيرات ومتطلبات كل مرحلة، ولابد أن تستند أية إستراتيجيات لتطوير التنمية الحضرية للمدن حاضرا أو مستقبلا على دعائم راسخة وقراءات واقعية لضمان نجاح التنمية الحضرية ، ولتحقيق أهدافها لابد من الاعتماد على:

1- الموارد الطبيعية والبشرية وتطويرها واستغلالها استغلال أمثل لتنفيذ البرامج والخطط المنبثقة عن هذه الاستراتيجيات.

2- إيجاد توازن بين النمو السكاني والنمو الحضري بإتباع سياسية للتغلب على الزيادة السكانية وتوجيه النمو الحضري نحو المدن الصغرى.

3- العمل على بناء مدن جديدة بأسلوب يعتمد على معايير التخطيط السليم سواء التابعة لها أو المستقلة كمراكز جذب الأفراد سواء للعمل أو للإقامة.

4- الحفاظ على الخصائص البيئية للموقع والقدرة على التعامل معها وإدارتها في جميع المجالات بما في ذلك البيئة السياحية.

5- تنمية المناطق الحضرية بتحديث وسائل النقل والمواصلات وإصلاح وصيانة الطرق داخل المدن والأحياء، وكذا الاهتمام بشبكة المياه والكهرباء.

6- الاهتمام بالتخطيط العمراني للمدن بأسلوب يناسب المتطلبات الحالية والمستقبلية وذلك بتخطيط مراكز حضرية جديدة تقع إما خارج حدود المدن أو مراكز الولايات أو المدن الرئيسية، وتشجيع التوسع

[1]- عبد الرؤوف الضبع، د س ن، ص85.

العمراني الأفقي لمكافحة التصحر خاصة في المناطق الصحراوية وإعمار مناطق جديدة بسبب توفر مساحات واسعة من الأراضي الجافة التي يمكن تحويلها إلى تجمعات سكنية.

7- إنشاء شبكة حضرية على أسس تخطيطية حديثة تشمل مختلف الولايات بإيجاد منظومة حضرية تعمل على تنمية التجمعات السكنية.

8- إصدار المخططات العمرانية الحديثة من قبل وزارة الإسكان وبإشراف البلديات التي تحدد مسؤولياتها بالتنفيذ وعدم منح إباحات البناء بالترخيص على الأرض التي يشملها المسح الطبوغرافي والتخطيط العمراني.

9- تنمية مراكز حضرية صغيرة ومتوسطة لأنه يمكن أن تتحول إلى مدن في المستقبل، ومن ثم تخفيف الضغط على المدن الكبيرة.

10- تنشيط الحركة التجارية، تجارة الجملة في مختلف التجمعات السكنية وخاصة تلك المرشحة أن تصبح مراكز حضرية في المستقبل.

11- حماية الأراضي الزراعية والغطاء النباتي حول المدن ومراكز الولايات وحول التجمعات السكانية عامة

12- المحافظة على البيئة بمكافحة التلوث وإنشاء شبكات الصرف الصحي في المركز الحضرية.

13- معالجة النفايات الصلبة التي تطرح من المنازل عن طريق إنشاء محطات معالجتها يكون خارج إطار حدود المدن.

14- توطين الصناعات في المدن الصغيرة والضواحي السكينة لخلق مراكز جذب محلية.

15- إصدار القوانين والتشريعات التي تحكم كافة جوانب تخطيط المدن ويجب أن تكون قابلة للتطبيق وتتلاءم مع الواقع مما يؤثر في نمو المدن وأشكال الأبنية وعدد الطوابق واستعمالات الأرض، وكما أن تطبيق هذه القوانين يعتبر شرط أساسي لتفادي نشوء الأزمات في المدن الكبرى حيث في بعض الأحيان تتعرض القوانين لتعديلات تؤدي غالبا إلى حدوث أزمات في تنظيم البيئة العمرانية كتعدد الطوابق وعدم توفر المساحات الخضراء ومواقف للسيارات.

16 - إنشاء قاعدة معلومات إحصائية حيث أن غياب الإحصاءات وعدم توفر البيانات السكانية والإسكانية يعرقل الاعتماد على التخطيط العمراني في المدن والقيام بتخطيط إقليمي، حيث أن انتشار المستوطنات العشوائية وتوسعها يعود بالأساس إلى نقص البيانات حول النمو السكاني والاعتماد على تقديرات غير صحيحة لا تمكننا من استيعاب التدفقات السكانية وكذا مواجهة العجز المتزايد في المساكن.

لذلك لابد على إستراتيجية التنمية الحضرية أن تركز على قاعدة تجميل المدن وتعزيز المراكز الإبداعية والجمالية فيها، وإبراز المعالم الأثرية والحضارية في أحياء متفرقة من المدن القديمة خصوصا تشجير الشوارع والحدائق والاهتمام بالساحات العامة والمراكز السياحية البحيرات الاصطناعية[1].

خاتمة:

يتضح من خلال ماسبق أن التنمية الحضرية عملية أساسية باعتبارها تتضمن عناصر هامة في عملية التنمية القومية الشاملة، فهي المسؤولة عن إحداث التغييرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تمس المدينة، لذلك لابد من دراسة عملية لتنمية المجتمع بتحديد اتجاهات التنمية الحضرية وبرامجها ومشروعاتها ومعرفة كذلك اتجاهات أ فراد المجتمع بحكم أن المجتمعات تختلف في تحديد الطرق التي تأخذ بها التنمية الحضرية بما يتلاءم مع ظروفها ومشاكلها واحتياجاتها الأساسية وطبيعة البناء الاجتماعي لها ، ويتم هذا بالاعتماد على إستراتيجية شاملة واضحة المعالم توسع خيارات المواطنين وقدراتهم وتركز على مبدأ المشاركة الفعلية في القرار والتنفيذ والتقييم بهدف تحقيق الأهداف المخطط لها مسبقا في جو من الحوار والتفاعل والتكامل معتمدا على مواجهة التحديات والمشاكل التي تتطلب توفير البنية التحتية الكاملة والمرافق العامة والخدمات المختلفة، ولا يتم هذا إلا بالاعتماد على فكر ومهارات فنية وأساليب جديدة تستهدف التغيير الدائم والمستمر للمجتمعات محل التنمية الحضرية ، وهذا لإحداث قفزة نوعية في التطوير والتحديث الحضري للمدن الجزائرية لتواكب بقية مدن العالم التي تعتمد على التخطيط لمواكبة الركب الحضاري العالمي، ويبقى الواقع المعاش أهم معيار لمدى نجاح تلك الخطط والمشاريع من حيث أدائها للمتطلبات ونوعية وكمية الأداء، ومدى انسجام ذلك مع أهداف التنمية الشاملة.

*** قائمة المراجع :**

1- علي الحوت، أسس التنمية والتخطيط الاجتماعي، كلية العلوم الاجتماعية طرابلس.

2- محمد شفيق، التنمية والمشكلات الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية سنة.1994

3- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، علم الاجتماع الريفي، المكتب العربي الحديث الاسكندرية.2003

4- محمد عبد الفتاح محمد: الاتجاهات التنموية في ممارسة الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2002.

5- حسن علي حسن: المجتمع الريفي والحضري، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية .1991

6- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، علم الاجتماع الريفي، المكتب العربي الحديث الإسكندرية.

7- نهى السيد حامد فهمي: دراسات في التحضر، مطبعة الكيلاني، القاهرة.1978

[1]- علي فاعور، ص328.

8- حسين عبد الحميد أحمد رشوان: المدنية دراسة في علم الاجتماع الحضري المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998.

9- R. ledrut. Sociologie urbain. P. U. F. Paris.1973. P186

10- محمد سيد فهمي، تقويم برامج تنمية المجتمعات الجديدة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.1999

11- فؤاد بسيوني متولي: مشكلة التنمية والبيروقراطية، كلية التربية جامعة طنطا، مركز الإسكندرية للكنتاب.1998

12- علي سعيداني: بيروقراطية الإدارة الجزائرية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.1981

13- عبد الهادي الجوهري وآخرون: دراسات في التنمية الاجتماعية، مكتبة النهضة، القاهرة.

14- سميرة كامل محمد، التنمية الاجتماعية، مفهومات أساسية.

15- أحمدبوذراع: التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن (دراسة نظرية في علم الاجتماع الحضري) مركز منشورات جامعة باتنة1997- الجزائر.

16- عبد الرؤوف الضبع: علم الاجتماع الحضري، دار الوفاء لدينا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ط1، سنة.2003

17- عليفاعور: آفاق التحضر العربي (نمو المدن والعواصم الكبرى، التنمية الحضرية والسكن العشوائي ما بعد القاهرة وكوبنهاجن واسطنبول)، دراسات وأبحاث دار النشر، لبنان.